

منهجه ابن أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل



علي محمد زينو



من رجع ابن أبي هاتم في كتابه الجرع والتعديل

علي محمد زينو



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة البحث

الحمد لله على إنعمه وأفضاله، والصلوة والسلام على سيدنا محمدٍ الذي بلغ العلي بكماله، وعلى أزواجهِ أمّهاتِ المؤمنين وسائرِ آله، وأصحابه الأبرار أسوةِ الدين وأبطاله، وبعد.

فإنَّ هذه سطور بحثٍ يسير حول «منهج ابن أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل». أسأل الله تعالى بِمَنْهُ وكرمه في الإخلاص والتوفيق في النية، والسداد والرشاد في القول والعمل، والعون على التمام، والجُود بحسن الختام. آمين.

ولقد جاء هذا البحثُ وفقَ الحطة التالية:

- مقدمة البحث:
- التمهيد: أهمية علم الجرح والتعديل
- المبحث الأول: التعريف بالحافظ عبد الرحمن ابن أبي حاتم، ويتضمن ثلاثة مطالب:
 1. المطلب الأول: حياة ابن أبي حاتم.
 2. المطلب الثاني: ابن أبي حاتم والعلم.
 3. المطلب الثالث: آثار ابن أبي حاتم ومصنفاته.
- المبحث الثاني: كتاب الجرح والتعديل، ويتضمن:
 1. المطلب الأول: كتاب الجرح والتعديل وعلاقته بالتاريخ الكبير للبخاري.



2. المطلب الثاني: مترفة كتاب الجرح والتعديل في كتب الرجال.

• المبحث الثالث: منهج ابن أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل.

1. المطلب الأول: طريقته في تصنيف الكتاب.

2. المطلب الثاني: أبرز من اعتمد على أقوالهم من الأئمة في كتابه.

3. المطلب الثالث: كثرة الاعتماد على قول أبيه، وأثر ذلك.

4. المطلب الرابع: اجتهاده الخاص في الحكم على الرجال.

• الخاتمة.

• المسار.

التمهيد

أهمية علم الجرح والتعديل

علم الجرح والتعديل: هو علم يبحث فيه عن جرح الرواية وتعديلهم بلفاظ مخصوصة وعن مراتب تلك الألفاظ.

وهذا العلم من فروع علم رجال الأحاديث، ولم يذكره أحد من أصحاب الموضوعات مع أنه فرع عظيم! والكلام في الرجال جرحاً وتعديلأً ثابتاً عن رسول الله ﷺ، ثم عن كثير من الصحابة ﷺ والتابعين فمن بعدهم، وجُواز ذلك تورعاً وصوناً للشريعة، لطعنًا في الناس.

وكما جاز الجرح في الشهود جاز في الرواية، والثبت في أمر الدين أولى من الشبه في الحقوق والأموال، فلهذا افترضوا على أنفسهم الكلام في ذلك ⁽¹⁾.

إن علم الجرح والتعديل يحتل يتبؤاً صدارة في علوم السنة النبوية؛ لأنه لا قيمة للمرويات إذا لم نكن على علمٍ بحسن حال رواتها، وعلى اطمئنانِ منهم، وثقةِ بهم.

ذلك أنه «لما كان أكثر الأحكام لا سبيل إلى معرفته إلا من جهة النقل لزم النظر في حال الناقلين، والبحث عن عدالة الرواين، فمن ثبتت عدالتها جازت روايتها، وإلا عدل عنه، والتعمس معرفة الحكم من جهة غيره؛ لأن الأخبار حكمها حكم الشهادات في أنها لا تقبل إلا عن الثقات» ⁽²⁾.

(1) «كشف الظنون» للشيخ حاجي خليفة 1/582.

(2) «الجامع لأخلاق الرواية» الخطيب البغدادي: 2/297.

إنّ الجرح أو التعديل بمثابة الشهادة على صدور ذلك المروي عن رسول الله ﷺ، أو الشهادة على عدم صدوره عنه.

وقد أصلّ لنا في القرآن الكريم مبدأ رد شهادة الفاسقين من الناس؛ بقوله تعالى:

{وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ حَلْدَةً وَلَا تَقْبِلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ} [النور: 4].

وفي مقابل أصلّ مبدأ قبول شهادة المؤمن العدل المرضي؛ بقوله سبحانه: {وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ} [البقرة: من الآية 282].

وقد قال الإمام عبد الرحمن ابن أبي حاتم — الذي نحن في وقفته بين يدي كتابه المسمى باسم هذا العلم الجليل (الجرح والتعديل) —:

«فإن قيل: كيف السبيل إلى معرفة ما ذكر من معاني كتاب الله عز وجل ومعالم دينه؟ قيل: بالأثار الصحيحة عن رسول الله ﷺ، وعن أصحابه النجباء الألبياء الذين شهدوا التتريل، وعرفوا التأويل تحقيقاً.

فإن قيل: بم تعرف الآثار الصحيحة والسقيمة؟ قيل: بنقد العلماء الجهابذة الذين خصّهم الله بهذه الفضيلة، ورزقهم هذه المعرفة في كل دهر وزمان»⁽¹⁾.

(1) «الجرح والتعديل» 2/1.

المبحث الأول:

التعریف بالحافظ عبد الرحمن ابن أبي حاتم

لا يكاد يوجد مصدرٌ يُستَنَدُ إليه من مصادر علم الرجال، أو مرجعٌ يعتمد عليه من مراجع التراجم؛ إلا وللحافظ عبد الرحمن ابن أبي حاتم فيه ترجمة عطرة، في صفحاتٍ نيرة. من أهمّ هذه المصادر:

«الإرشاد في معرفة علماء الحديث» للحافظ أبي يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي .684-683/2 (446هـ)

«طبقات الحنابلة» للقاضي أبي الحسين الفراء الحنبلـي (526هـ) : 103/3 -

.105

«تاريخ مدينة دمشق» للحافظ أبي القاسم ابن عساكر (571هـ) : 357/35 -

.366

«التدوين في أخبار قزوين» لعبد الكريم بن محمد الرافعي القزوينـي (623هـ) .155-153/3

«تذكرة الحفاظ» للحافظ شمس الدين الذهبي (748هـ) : 829/3 - 832.

و«سير أعلام النبلاء» له: 263/13 - 269.

و«تاريخ الإسلام» له: 206/24 - 209.

«طبقات الشافعية الكبرى» لتابع الدين السبكي (771هـ) : 324/3 - 328.

«البداية والنهاية» للحافظ ابن كثير (774هـ) : 113/15 - 114.

وقد ذكر الذهبي أنّ أبا الحسن علي بن إبراهيم الرازى الخطيب قد عمل ترجمةً لابن أبي حاتم⁽¹⁾، وقد أكثر ابن عساكر من نقلٍ أخبارٍ لابن أبي حاتم في «تاریخه» من طريق علي بن إبراهيم هذا.

المطلب الأول: حياة ابن أبي حاتم

هو «الإمام الحافظ الناقد شيخ الإسلام أبو محمد عبد الرحمن ابن الحافظ الكبير أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازى»⁽²⁾. ولد سنة أربعين ومئتين، أو إحدى وأربعين⁽³⁾، وتوفي في مدينة الريّ، في شهر محرم سنة سبع وعشرين وثلاث مئة رحمة الله تعالى.

نشأ ابن أبي حاتم في أسرةٍ أركانها من حفاظ الحديث وجهابذته، تتحلى بالدين والزهد، وتتسم بالورع والتَّأله، فصار معروفاً بالتقوى وخشية الله، مشهوراً بكثرة العبادة وحسنها، موسوماً بحسن السيرة والسريرة؛ حتى قيل فيه: «كان زاهداً يُعدُّ من الأبدال»⁽⁴⁾. روِيَ أنّ أباه الإمام أبا حاتم «خرج من السكة، وعبد الرحمن في الصلاة يصلِّي بالناس على رأس مسكنة، فوقف فقال: خفْ يا عبد الرحمن! ثم قال: لا يتھيأ لي أن أعملَ ما يعلمُ عبد الرحمن»⁽⁵⁾.

وقال أبوه فيه أيضاً — ويا لها من شهادة —: ومنْ يقوى على عبادة عبد الرحمن؟ لا أعرف لعبد الرحمن ذنباً⁽¹⁾.

(1) «سير أعلام النبلاء» للإمام الذهبي 263/13.

(2) «تذكرة الحفاظ» للإمام الذهبي 34/3.

(3) «سير أعلام النبلاء» للإمام الذهبي 263/13.

(4) قاله أبو يعلى الخليلي في كتابه «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» 2/683.

(5) رواه ابن عساكر في «تاریخ دمشق» 35/362 عن أبي الفضل الترمذی.

وقيل فيه: ما رأيت أحداً من عرف عبد الرحمن ذكر عنه جهالةً قط، و كنتُ ملزماً له مدة طويلة، فما رأيته إلا على و تيرٍ واحدةٍ، لم أرَ منه ما أنكرته من أمر الدنيا ولا من أمر الآخرة، بل رأيته صائناً لنفسه و دينه و مروءته⁽²⁾.

و ذكر له قول يحيى بن معين: إنا لنطعنُ على أقوامٍ لعلهم قد حطوا رحالهم في الجنة منذ أكثر من مئتي سنة! وهو يقرأ على الناس كتاب الجرح والتعديل، فبكي، وارتعدت يداه، حتى سقط الكتابُ من يده، وجعل يبكي ويستعيدُ الحكاية، ولم يقرأ في ذلك المجلس شيئاً⁽³⁾.
وذكر الحافظ شمس الدين الذهبي هذه الحكاية في كتابه الجليل «سیر اعلام النبلاء»

وعلق عليها بقوله:

قلتُ: أصابه على طريق الوجل و خوف العاقبة، وإلا فكلام الناقد الورع في الضعفاء من النصح لدين الله والذب عن السنة⁽⁴⁾.

(1) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» 359/35 عن العباس بن أحمد الكيلي.

وذكره الذهبي في «السير» 13/265، والتاج السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» 3/325.

(2) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» 35/362 عن أبي الحسن علي بن أحمد الفرضي.

(3) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» 35/365 عن أبي بكر محمد بن مهروبة بن سنان الرazi.

وذكر الحكاية المزي في «تمذيب الكمال» 31/564، والتاج السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» 3/326.

(4) «سیر اعلام النبلاء» 13/268.



المطلب الثاني: ابن أبي حاتم والعلم:

سلف القول: إنه قد نشأ الإمام عبد الرحمن ابن أبي حاتم في أسرة أركانها من حفاظ الحديث وجهابذته.

لقد «كان مِنْ مِنَّةِ اللَّهِ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ وُلِدَ بَيْنَ قَمَاطِرِ الْعِلْمِ وَالرِّوَايَاتِ، وَتَرَبَّى بِالْمَذَاكِراتِ مَعَ أَبِيهِ وَأَبِيهِ زَرْعَةَ، فَكَانَا يَزْقَانُهُ⁽¹⁾ كَمَا يُزَقُُ الْفَرَخُ الصَّغِيرُ، وَيُعَيَّنُ بِهِ، فَاجْتَمَعَ لَهُ مَعْ جَوْهَرِ نَفْسِهِ كَثْرَةً عَنْ اِتَّهَمَاهُ⁽²⁾».

إنّ «عبد الرحمن بنُ أبي حاتم إمامُ ابنِ إمامٍ، قد رُبِّيَ بَيْنَ إِمَامَيْنِ: أَبِي حَاتِمَ، وَأَبِي زَرْعَةَ؛ إِمَامَيْ هَدَى»⁽³⁾.

وذلك لأنّ أباً الحافظ الكبير أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي (ت 277هـ)، من كبار الأئمة في زمانه⁽⁴⁾.

وابن خال أبيه الإمام، سيد الحفاظ، ومحدث الرّئيسي أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم ابن يزيد بن فروخ القرشي المخزومي الرازي (ت 264هـ)⁽⁵⁾.

بل إنّ في أسرة ابن أبي حاتم غير أولئك الجبلين من اشتغل بالحديث والرواية مثل عمه إبراهيم بن إدريس⁽⁶⁾، وحال أبيه إسماعيل بن يزيد⁽¹⁾.

(1) زَقَ الطَّائِرُ الْفَرَخُ يُزَقُّهُ زَقًا: أطعنه بفيه. يُنظر «لسان العرب» 1845/3.

(2) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» 35/360 عن أبي بكر محمد بن عبد الله البعدادي.

(3) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» 35/360 عن أبي الحسن علي بن أحمد الخوارزمي.

(4) ترجمته في: «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» للخليلي 2/683-681، و«تذكرة الحفاظ» للحافظ النهي 567/2-569.

(5) ترجمته في: «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» للخليلي 2/678-679، و«تذكرة الحفاظ» للحافظ النهي 557/2-559.

(6) ترجم له ابن أبي حاتم في كتابه «الجرح والتعديل» 2/88 بقوله: 216 - إبراهيم بن إدريس عمّي، روى عن سعيد بن سليمان، ومحمد بن كثير العبدلي، وموسى بن إسماعيل، كتب عنه، وكان صدوقاً.

وقد عُني أبوه وسائر أهله بتربيته، واهتمّوا توجيهه إلى طلب العلم منذ نعومة أظفاره، وأول ما بُدئ به في تنشئته العلمية القرآن الكريم.

قال ابن أبي حاتم: لم يدعني أبي أشتغل بالحديث حتى قرأت القرآن على الفضل بن شاذان، ثم كتبتُ الحديث⁽²⁾.

وكان ذلك — لا ريب — في العقد الأول من حياة الإمام عبد الرحمن ابن أبي حاتم؛ حيث إنه أباه أدخله في مدرسة الحديث زماناً توجّه باصطحابه معه في رحلةٍ علمية فريدة؛ بلغ ابن أبي حاتم في أثنائها مبلغ الرجال؛ حيث يقول:

«رَحَلَ بِي أَبِي سَنَةَ خَمْسٍ وَّخَمْسِينَ وَمِئَتِينَ وَمَا احْتَلَمْتُ بَعْدًا فَلَمَّا بَلَغْنَا ذَا الْحَلِيفَةِ احْتَلَمْتُ، فَسَرَّ أَبِي حَيْثُ أَدْرَكْتُ حَجَةَ الْإِسْلَامِ»⁽³⁾.

ولم تكن هذه الرحلة الحديبية الوحيدة في حياة الإمام ابن أبي حاتم؛ فلقد «كان عبد الرحمن ثلاط رحلات: الأولى مع أبيه سنة خمس أو ستة، ثم حج وسمع محمد بن حماد

(1) ترجم له ابن أبي حاتم في كتابه «الجرح والتعديل» 205/2 بقوله: 693 - إسماعيل بن يزيد، حال أبي، وعم أبي زُرعة، روى عن السندي ابن عبدويه، وإسحاق بن سليمان، وعبد الصمد العطار، وعبد الله بن هاشم، روى عنه أبي، سئل أبي عنه، فقال: صدوق.

(2) «تاريخ دمشق» 35/360.

والمقروء عليه هو: الفضل بن شاذان بن عيسى أبو العباس الرازى الإمام الكبير ثقة عالم، قال الداين: لم يكن في دهره مثله في علمه وفهمه وعدالته وحسن اطلاعه، مات في حدود (290هـ).

«غاية النهاية في طبقات القراء» لابن الجزري 11-10/2.

(3) «تاريخ دمشق» 35/360.



⁽¹⁾ في سنة اثنين، ثم رحل بنفسه إلى السواحل والشام ومصر سنة اثنين وستين ومائتين، ثم رحل إلى أصبهان في سنة أربع وستين»⁽²⁾.

وإذا كانت الرحلة الأولى ميسّرةً من قبل أبيه وبصحبته؛ فإن غيرها لم تكن إلا بعد جهدٍ وتنعُّمٍ من والده الإمام أبي حاتم الرازي!

حيث «استأذن أباه وتشفع إليه بأبي زرعة أن يأذن له في الرحلة فلم يأذن له حتى ألح عليه، ولم يكن لأبي حاتم في هذا الوقت ولدٌ إلّا عبد الرحمن، وكان له أولادٌ قبله فماتوا، فلم تطبْ نفسهُ أن يأذن له، ثم أذن له وشرط عليه إلى وقت كذا، وينصرفُ إليه في وقت كذا، فرحل ودخل مصر ومشايخ مصر متوافرون.... فأجهد نفسه في السماع ليلحق وعد أبيه لا يُخلِّفه، فرُزق السماع الكثير مثل كتب ابن وهب وأسرها، وكتب الشافعي رحمه الله وحديث سائر الشيوخ وفوائدهم، ثم خرج من مصر»⁽³⁾.

إنَّ «المدن التي ذكرَ أنه رحل إليها في كتابه هي: مكة، والمدينة، وبغداد، والكوفة، ودمشق، ومصر، والإسكندرية، والرملة وهمدان، وسامرا، وحلوان، وأصبهان، وواسط وقرماين، والسر، وبيت المقدس، ونهروان، وجوجرايا، وحمص، وأيلة، وأطرابلس، وطبرية، وقزوين.

وقد رحل إلى بلدان أخرى لم يذكرها في كتابه، فتفيد قصة حثه الناس على بناء سور طوس أنه زارها، وأنه كان فيها حين دعا إلى ذلك!»⁽⁴⁾.

(1) محمد بن حماد الطهري المحدث الحافظ الثقة الجوال في الآفاق أبو عبد الله الرازي العبد الصالح نزيل عسقلان.

.271 هـ).

ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للحافظ الذهبي .610-611/2

(2) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» 35/360 عن علي بن إبراهيم.

(3) «تاريخ دمشق» 35/360.

(4) «ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث» للدكتور رفعت فوزي ص 66-67.



وهذه صورةٌ من شدّة حرص الإمام عبد الرحمن ابن أبي حاتم وجده في طلب العلم في رحلته قال: «كنا بمصر سبعة أشهر لم نأكل فيها مَرْقَةً! كلّ نهارنا مُقسَّمٌ بمحالس الشيوخ، وبالليل النسخ والمقابلة، قال: فأتينا يوماً أنا ورفيقٍ لي شيخاً فقالوا: هو عليل! فرأينا في طريقنا سكة أعجبتنا فاشتريناها، فلما صرنا إلى البيت حضر وقت مجلسٍ، فلم يُمكِّن إصلاحه ومضينا إلى المجلس، فلم نزل حتى أتى عليه ثلاثة أيام وكاد أن يتغير، فأكلناه نيتاً، لم يكن لنا فراغٌ أن نعطيه من يشويه! ثم قال: لا يستطيع العلم براحة الجسد»⁽¹⁾.

وقد أنتَحَت هذه الرحلاتُ أنَّ ابنَ أبي حاتم صارَ مكثراً جداً من المشايخ، «ذكر منهم في الجرح والتعديل قرابة الثلاثِ مائةٍ والستينَ من كتب عنهم، وسمع منهم»⁽²⁾.

وقد ذكر الحافظ الذهبيُّ كبارَ أشياخ ابنَ أبي حاتم قال:

«وسمع من أبي سعيد الأشجّ⁽³⁾، والحسن بن عرفة⁽⁴⁾، والزعفراني⁽⁵⁾، ويونس بن عبد الأعلى⁽¹⁾، وعلي بن المنذر الطريقي⁽²⁾، وأحمد بن سنان⁽³⁾، ومحمد بن إسماعيل

(1) «تاريخ دمشق» 350/360.

(2) «ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث» لـ الدكتور رفعت فوزي ص 69.

(3) الأشج الإمام شيخ الإسلام أبو سعيد عبد الله بن سعيد بن حصين الكندي الكوفي الحافظ محمد الكوفة وصاحب التفسير والتصانيف (257هـ).

ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للحافظ الذهبي 501-502/2.

(4) الحسن بن عرفة بن يزيد الإمام المحدث الثقة، مسنّد وفته، أبو علي العبدلي البغدادي المؤدب (257هـ). ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» للحافظ الذهبي 11/547-551.

(5) ترجم له في «الجرح والتعديل» 2/488-489 بقوله: جعفر بن محمد بن الحسن أبو يحيى الزعفراني المعروف بالتفسيري، روى عن إبراهيم بن المنذر، وسريح بن يونس، وعمر بن علي الأسفدي، سمعت منه وهو صدوق.

حدثنا عبد الرحمن قال: سألت أبا زرعة فقلت له: الفضل الصانع أحفظ أو أبو يحيى الزعفراني؟ فقال الفضل أحفظ للمسند، وأبو يحيى أحفظ للتفسير. 1هـ.

الأحمسي⁽⁴⁾، وحجاج بن الشاعر⁽⁵⁾، ومحمد بن حسان الأزرق⁽⁶⁾، ومحمد بن عبد الملك ابن زنجويه⁽⁷⁾، وإبراهيم المزني⁽¹⁾، والريبع بن سليمان المؤذن⁽²⁾، وبحر بن نصر⁽³⁾، وسعدان

قال الداودي في ترجمته في «طبقات المفسرين» 1/121: كان إماماً في التفسير صدوقاً ثقة. وذكر أنه مات في ربيع الآخر سنة (279هـ)

(1) عالم الديار المصرية الإمام أبو موسى الصدفي المصري الحافظ المقرئ الفقيه (264هـ).

ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للحافظ النهي 527/2 - 528

(2) علي بن المنذر بن زيد الطريقي الأودي، أبو الحسن الكوفي الأعور (256هـ)، روى له الأربعة غير أبي داود.

ترجم له ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» 6/206 وقال: سمعت منه مع أبي وهو ثقة صدوق.

ترجمته في: «تمذيب الكمال» للحافظ المزني 21/145 - 147.

(3) أحمد بن سنان بن أسد بن حبان الحافظ الحجة أبو جعفر الواسطي القطان صاحب المسند (256هـ).

ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للحافظ النهي 2/521

(4) محمد بن إسماعيل بن سمرة الأحمسي أبو جعفر الكوفي السراج (260هـ)، وقيل: (258هـ)، روى له الأربعة

غير أبي داود. ترجم له ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» 7/190، وقال: قال أبو محمد سمعت منه مع أبي وهو

صادق ثقة، وقال: سئل أبي عنه فقال: صدوق.

ترجمته في: «تمذيب الكمال» للحافظ المزني 24/477 - 478.

(5) الحافظ الأوحد المأمون أبو محمد حجاج بن يوسف بن حجاج الثقفي البغدادي (259هـ).

ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للحافظ النهي 2/549 - 550

(6) محمد بن حسان بن فيروز الشيباني الأزرق أبو جعفر البغدادي، من رجال ابن ماجه (257هـ).

ترجم له في «الجرح والتعديل» 7/238 - 239، وقال: سمعت منه مع أبي وهو صدوق ثقة.

ترجمته في: «تمذيب الكمال» للحافظ المزني 25/52 - 54.

(7) الحافظ أبو بكر البغدادي الغزال صاحب الإمام أحمد (ت 258هـ)، ترجم له ابن أبي حاتم 5/8، وقال: سمع منه

أبي وسمعت منه وهو صدوق.

ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للحافظ النهي 2/54

وسعдан بن نصر⁽⁴⁾، والرمادي⁽⁵⁾، وأبي زرعة، وابن وارة⁽⁶⁾، وخلائق من طبقتهم، ومن بعدهم بالحجاز، والعراق، والعجم، ومصر، الشام، والجزيرة، والجبال»⁽⁷⁾.

إنّ ابن أبي حاتم «أخذ علمَ أبيه، وأبي زرعة، وكان بحراً في العلوم ومعرفة الرجال والحديث الصحيح من السقيم، وله من التصانيف ما هو أشهر من أن يوصف، في الفقه

(1) كذا، والصواب أنه أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني المصري (4264هـ).

ترجم له ابن أبي حاتم في: «الجرح والتعديل» 2/204 وقال: سمعت منه وهو صدوق.

ترجمته في «سير أعلام النبلاء» للحافظ الذهبي 12/492-497هـ، وفيها قوله فيه: وهو قليل الرواية، ولكنه كان رأساً في الفقه.

(2) الحافظ الإمام محدث الديار المصرية أبو محمد الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل مولىبني مراد المؤذن صاحب الشافعي وناقل علمه. (270هـ).

ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للحافظ الذهبي 2/586-587.

(3) ترجم له ابن أبي حاتم في: «الجرح والتعديل» 2/419 وقال: كتبنا عنه عصر وهو صدوق ثقة.

وفي: «تذكرة الحفاظ» للحافظ الذهبي 2/566 أنه مات سنة (267هـ) واصفاً إياه بمسند مصر.

(4) سعدان بن نصر بن منصور أبو عثمان المخرمي ترجم له ابن أبي حاتم في: «الجرح والتعديل» 4/290-291، وقال: سمعت منه مع أبي وهو صدوق.

وفي «تذكرة الحفاظ» للحافظ الذهبي 2/565 أنه مات سنة (265هـ).

(5) الحافظ الحجة أبو بكر أحمد بن منصور بن سيار بن معارك البغدادي الرمادي (265هـ). ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للحافظ الذهبي 2/564-565.

(6) الحافظ الكبير الشبت أبو عبد الله محمد بن مسلم بن عثمان بن وارة الرازي (270هـ) ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للحافظ الذهبي 2/575-577.

(7) «سير أعلام النبلاء» 13/264.



والتواریخ، واختلاف الصحابة رضی اللہ عنہم، والتابعین، وعلماء الأمصار، وكان زاهداً يعد من الأبدال.... ويقال: إن السنة بالري ختمت به»⁽¹⁾.

فصدق فيه أنه «الحافظُ الشَّبَّتُ ابْنُ الْحَافِظِ الشَّبَّتِ... وَكَانَ مِنْ جَمِيعِ عُلُوَّ الرِّوَايَةِ، وَعِرْفَةِ الْفَنِّ، وَلِهِ الْكِتَابُ النَّافِعَةُ»⁽²⁾.

وهو «الإمامُ ابْنُ الْإِمامِ، حَافِظُ الرَّسِّيِّ وَابْنُ حَافِظِهَا، كَانَ بِحَرَّاً فِي الْعِلْمِ، وَلِهِ الْمَصْنَفَاتُ الْمَشْهُورَةُ»⁽³⁾.

حيث إنه «صنفَ المُسَنَّدَ فِي أَلْفِ جُزْءٍ»⁽⁴⁾، و«كتابه في الجرح والتعديل يقضي له بالرتبة المنيفة في الحفظ، وكتابه في التفسير عدة مجلدات، وله مصنف كبير في الرد على الجهمية يدل على إمامته»⁽⁵⁾.

ولأجل ذلك العلم الغزير، والدكتور الوفير قُصِيدَ ابْنُ أَبِي حَاتِمَ، وطلبه تلاميذُ كثيرون
بلغوا المئاتِ من أشهرهم:

أبو الشيخ عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني (369هـ)، صاحب
«كتاب طبقات المحدثين بأصبهان»، و «كتاب العظام»، وغيرها⁽⁶⁾.

أبو أحمد عبد الله بن عدي (365هـ)، صاحب «الكامل في ضعفاء الرجال»⁽⁷⁾.

(1) «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» /2 683.

(2) «ميزان الاعتدال» 315/4 الترجمة 4970.

(3) «طبقات الشافعية الكبرى» للناج السبكي 324/3.

(4) «طبقات الشافعية الكبرى» للناج السبكي 324/3.

(5) «تذكرة الحفاظ» للحافظ الذهبي 3/830.

(6) ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للحافظ الذهبي 3/945-947.

(7) ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للحافظ الذهبي 3/940-942.



والحاكم الكبير أبو أحمد محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري (378هـ)، صاحب «كتاب الأسماء والكنى»⁽¹⁾.

والحافظ أبو زرعة الصغير أحمد بن الحسين بن علي بن إبراهيم بن الحكم الرازي، (375هـ)⁽²⁾.

والحافظ أبو أحمد الحسين بن علي التميمي ابن منينة، الملقب بـ «حسينك»، (375هـ)⁽³⁾.

و«الإمام العلامة، شيخ الشافعية، أبو الحسن علي بن عمر بن العباس الرازي الفقيه، روى عن ابن أبي حاتم فأكثرو»⁽⁴⁾.
وكثيرٌ كثيرٌ غيرهم.

(1) ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للحافظ الذهي 976-979/3.

(2) ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للحافظ الذهي 999-1000/3.

(3) ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للحافظ الذهي 968-969/3.

(4) «سير» أعلام النبلاء» للحافظ الذهي 17/61.

المطلب الثالث: آثار ابن أبي حاتم ومصنفاته

صنف ابن أبي حاتم مصنفات كثيرة، وخلف آثاراً قيمة.

قال أبو يعلى الخليلي: «وله من التصانيف ما هو أشهر من أن يوصف، في الفقه والتاريخ، واختلاف الصحابة رض، والتابعين، وعلماء الأمصار»⁽¹⁾.

وأقرَّ لابن أبي حاتم بأنَّ «له الكتبُ النافعة»⁽²⁾، «وله المصنفات المشهورة»⁽³⁾.

وقد رُويَ أنه «صنفَ المُسندَ في ألف جزء»⁽⁴⁾، وشهَدَ بأنَّ «كتابه في الجرح والتعديل يقضي له بالرتبة المنيفة في الحفظ، وكتابه في التفسير عدة مجلدات، ولهم مصنف كبير في الرد على الجهمية يدلُّ على إمامته»⁽⁵⁾.

وهذه قائمة بما اهتدت إليه من مصنفات هذا الإمام أبتدئ بما طُبع منها:

1. «آداب الشافعي ومناقبه».

2. «أصل السنة واعتقاد الدين».

3. «بيان خطأ البخاري في تاريخه».

4. «التفسير».

5. «تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل» وقد أفردت لفخامتها وقيمتها من

كتابه الأجلّ:

6. «الجرح والتعديل» الذي نحن بصدده الكلام عنه!

(1) «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» /2 683.

(2) «ميزان الاعتدال» 4/315 الترجمة (4970).

(3) «طبقات الشافعية الكبرى» للتاح السبكي 3/324.

(4) «طبقات الشافعية الكبرى» للتاح السبكي 3/324.

(5) «تذكرة الحفاظ» 3/830.

7. «زهد الثمانية من التابعين».

8. «العلل».

9. «المراسيل».

وما لم يطبع — أو فقد — وذكره له الذين التي ترجموا له، وأصحاب كتب الفهارس:

1. «ثواب الأعمال».

2. «حديث ابن أبي حاتم».

3. «الرد على الجهمية».

4. «السنة». «فضائل أهل البيت».

5. «فضائل الإمام أحمد».

6. «فضائل قزوين».

7. «فضائل مكة».

8. «فوائد الرازيين».

9. «الفوائد الكبير».

10. «الكتنی».

11. «المسندي».

المبحث الثاني:

كتاب الجرح والتعديل

المطلب الأول: كتاب الجرح والتعديل وعلاقته بالتاريخ الكبير للبخاري

لوحظَ منذ وضع «كتاب الجرح والتعديل» أنّ بينه وبين «كتاب التاريخ الكبير» للإمام البخاري علاقةً غامضةً.

وقد زاد في غموض هذه العلاقة، وفتح الأبواب للتكهن حولها تكهناتٌ مُسيئةً الموقفُ الصلبُ المتحاملُ من ابن أبي حاتم على الإمام محمد بن إسماعيل البخاري؛ تبعاً لشيخيه الأكابرَين: أبيه أبي حاتم، وأبي زرعة الرازي، مما سأعود له عن قريبٍ إن شاء الله.

ولنقيفْ بدايةً عند هذا النقلين يتضح لنا شيءٌ من الحال:

قال الخطيب البغدادي:

«ومن العجب أن ابن أبي حاتم أغار على كتاب البخاري، ونقله إلى كتابه في الجرح والتعديل، وعمد إلى ما تضمن من الأسماء فسأل عنها أباه وأبا زرعة، ودون عنهمما الجواب في ذلك.

ثم جمع الأوهام المأحوذة على البخاري وذكرها أن يقدم ما يقيم به العذر لنفسه — ثم العلماء — في أنّ قصده بتدوين تلك الأوهام بيان الصواب لِمَن وقعت إليه دونَ الانتقاد والعيوب لِمَن حفظت عليه.

ونحن لا نظنّ أنه ذلك؛ فإنه كان بمحلٍ من الدين، وأحد الرفعاء من أئمة المسلمين، رحمة الله عليه وعليهم أجمعين»⁽¹⁾.

(1) «موضع أوهام الجمع والتفريق» للخطيب البغدادي 1/8.

وفي «تذكرة الحفاظ» للحافظ الذهبي في ترجمة أبي أحمد الحاكم الكبير أنه قال:

«كنتُ بالري وهم يقرؤون على ابن أبي حاتم كتاب الجرح والتعديل، فقلت لابن عبدويه الوراق: هذه ضحكة! أراكم تقرؤون كتاب التاريخ للبخاري على شيخكم على الوجه، وقد نسبتموه إلى أبي زرعة وأبي حاتم فقال: يا أبواً أَحْمَدَ، إِنَّ أَبَا زَرْعَةَ وَأَبَا حَاتِمَ لَمَا حُمِلَ إِلَيْهِمَا تَارِيَخُ الْبَخَارِيِّ قَالَا: هَذَا عِلْمٌ لَا يُسْتَغْنَىُ عَنْهُ وَلَا يَحْسُنُ بِنَا أَنْ نَذْكُرَهُ عَنْ غَيْرِنَا، فَأَقْعُدَا عَبْدَ الرَّحْمَنَ يَسْأَلُهُمَا عَنْ رَجُلٍ بَعْدِ رَجُلٍ، وَزَادَا فِيهِ وَنَقَصَا»⁽¹⁾.

ولنقف أكثر عند عبارةٍ خفيةٍ قالها ابن أبي حاتم في مقدمة كتابه:

«قصدنا بحكايتنا الجرح والتعديل في كتابنا هذا إلى العارفين به، العالمين له؛ متأخرًا بعد متقدمٍ، إلى أن انتهت بنا الحكاية إلى أبي وأبي زرعة رحمهما الله! ولم نحل عن قوم قد تكلموا في ذلك لقلة معرفتهم به»⁽²⁾. فمن عن بكلامه؟

لقد حاول بعض أهل العلم التوفيق وتلطيف صورة الأمر؛ فرأى الشيخ عبد الرحمن الملمي⁽³⁾ في مقدمة تحقيقه للجرح والتعديل أنّ «تاریخ البخاری خالٍ في الغالب من

(1) «تذكرة الحفاظ» 3/978.

(2) «الجرح والتعديل» 2/38.

(3) (الملمي) * (1313 - 1895 هـ = 1966 م) عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد الملمي العتمي: فقيه من العلماء. نسبته إلى (بني المعلم) من بلاد عتمة باليمن. ولد ونشأ في عتمة، وتردد إلى بلاد الحجرية (وراء تعز) وتعلم بها. وسافر إلى جيزان (سنة 1329) في إمارة محمد بن علي الإدريسي بعسير، وتولى رئاسة القضاة ولقب بشيخ الإسلام! وبعد موت الإدريسي (1341 هـ) سافر إلى الهند وعمل في دائرة المعارف العثمانية بجیدر آباد، مصححًا كتب الحديث والتاريخ (حوالي سنة 1345) زهاء ربع قرن، وعاد إلى مكة (1371) فعيّن أميناً لمكتبة الحرم المكي إلى أن شوهد فيها منكباً على بعض الكتب وقد فارق الحياة. وقبل: بل توفي على سريره. ودفن بمكة.

التصريح بالحكم على الرواية بالتعديل أو الجرح، أحس الإمامان الجليلان أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي وأبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي وهم من أقران البخاري ونظرائه في العلم والمعرفة والإمامنة، أحسا بهذا النقص، فأحجا تكميله»⁽¹⁾.

وبعد أن ذكر قصة أبي أحمد الحكم وابن عبدويه الوراق أول كلام الرجلين فقال: «كأن أبواً لأبي أحمد رحمه الله سمعهم يقرؤون بعض الترجم القصيرة التي لم يتفق لابن أبي حاتم فيها ذكر الجرح والتعديل ولا زيادة مهمة على ما في التاريخ فاكتفى بتلك النظرة السطحية ولو تصفح الكتاب لما قال ما قال!»⁽²⁾.

وقال:

«وأما جواب ابن عبدويه الوراق فعلى قدر نفسه لا على قدر ذينك الإمامين أبي زرعة وأبي حاتم، والتحقيق أن الباعث لهما على إقعاد عبد الرحمن وأمرهما إياه بما أمراه إنما هو الحرص على تسديد ذاك النقص وتمكيل ذاك العلم، ولا أدل على ذلك من اسم الكتاب نفسه (كتاب الجرح والتعديل)»⁽³⁾.

له تصانيف منها (طليعة التنكيل - ط) وهو مقدمة كتابه (التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل - ط) في مجلدين و (الأنوار الكاشفة - ط) في الرد على كتاب (أضواء على السنة) لمحمود أبي رية، و (محاضرة - ط) في كتب الرجال، وكتاب (العبادة - خ) مجلد كبير، ورسائل في تحقيق بعض المسائل، ما زالت مخطوطه، بينها (ديوان شعره) وحقق كثيراً من كتب الأمهات، منها أربع مجلدات من كتاب (الإكمال) لابن ماكولا، وأربع مجلدات من (الأنساب) للسمعاني. «الأعلام» للزركلي 3/243.

(1) مقدمة تحقيق كتاب «الجرح والتعديل» للشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني مج 1: الصفحة (ي).

(2) مقدمة تحقيق كتاب «الجرح والتعديل» للشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني مج 1: الصفحة (ي).

(3) مقدمة تحقيق كتاب «الجرح والتعديل» للشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني مج 1: الصفحة (ي).

وكذلك تحمسَ الدكتور رفعت فوزي في كتابه «ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث» لردّ دعوى إغارة ابن أبي حاتم على «التاريخ الكبير»، وكتب صفحات طوالاً تلخصُ في:

1. وجود فروقٍ بين الكتابين من حيث طريقة العرض.
 2. زيادةٌ في المادةِ كبيرةٌ للجرح والتعديل على التاريخ الكبير.
 3. وجود اختلافٍ نوعيٌّ في نواحٍ يهتم بها ابن أبي حاتم لا يهتم بها البخاري، وهي ذكر أقوال الأئمة في الجرح والتعديل؛ الأمر الذي أهمله البخاري إلى حدٍ كبير.
 4. وجود انتقادٍ ليس بالقليل لكتاب التاريخ الكبير في كتاب الجرح والتعديل، من جهة التوهيم والتخطيء، والمخالفة في التوثيق والتضعيف.
- ونفى عن ابن أبي حاتم سرقةَ كتاب البخاري؛ ذلك أنّ سرقةَ الحديث مما يُحرج به الراوي، وابن أبي حاتم ثقةٌ ورعٌ في دينه⁽¹⁾.
- وقد تحرّأ المعلمي فقال:
- «حرص ابن أبي حاتم — بإرشاد ذينك الإمامين، على استيعاب نصوص أئمة الفن في الحكم على الرواية بتعديل أو جرح، وقد حصل في يده ابتداء نصوص ثلاثة من الأئمة وهم أبوه وأبو زرعة والبخاري، أما أبوه وأبو زرعة فكان يسائلهما في غالب الترافق التي أثبتها في كتابه ويكتب جوابهما.

(1) «ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث» للدكتور رفعت فوزي ص 185-189.

وأما نصوص البخاري فإنه استغنى عنها بموافقة أبيه للبخاري في غالب تلك الأحكام، ومعنى ذلك أن أبا حاتم كان يقف على ما حكم به البخاري فيراه صواباً في الغالب فيوافقه عليه فينقل عبد الرحمن كلام أبيه.

وكان محمد بن يحيى الذهلي⁽¹⁾ قد كتب إليهم فيما جرى للبخاري في مسألة القرآن على حسب ما تقوله الناس على البخاري كما ذكره ابن أبي حاتم في ترجمة البخاري من كتابه، فكأن هذا هو المانع لابن أبي حاتم من نسبة أحكام البخاري إليه! وعلى كل حال فالمقصود حاصل»⁽²⁾.

إنّ الأظهر — والله أعلم — أنّ ما قام به ابن أبي حاتم بتوجيهه شيخيه ليس سرقةً لكتاب البخاري؛ فالثابتُ أنّ ابن أبي حاتم كان على دينٍ وورع شديدين يدفعانه إلى درجةٍ عجيبةٍ من الدقة.

يشهد لذلك حوارٌ بينه وبين تلميذه الذي يروي عنه كتابه «الجرح والتعديل» ورد فيه. قال الراوي:

«سألنا أبا محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم فقلنا: هذا الذي تقول: "سئل أبو زرعة" سأله غيرك وأنت تسمعه أو سأله وأنت لا تسمع؟ فقال: كُلُّ ما أقول: "سئل أبو زرعة"؛ فإني قد سمعته منه إلا أنه سأله غيري بحضرتي، فلذلك لا أقول: سأله، وأنا فلا أدلس بوجه ولا سبب.

(1) الإمام شيخ الإسلام حافظ نيسابور أبو عبد الله محمد بن يحيى بن النيسابوري مولى بنى ذهل، (250هـ). ترجمته في «تذكرة الحفاظ» للذهبي 530/532، ولم يتطرق فيها الذهبي إلى ما حصل بين الذهلي والبخاري!

(2) مقدمة تحقيق كتاب «الجرح والتعديل» للشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني مع 1: الصفحة (يا).



أو نحو ما قال، والمعنى هذا، والله أعلم»⁽¹⁾.

كذلك لا يمكن بحال من الأحوال التغاضي عن الفروق الكبيرة بين الكتابين، وخصوصية كلٌّ منها؛ الأمر الذي يجعل السرقة مرفوضةً في حكم المنصف المبصر. ولكن ما قاله المعلمي — وهو الغواصُ في لجة «كتاب الجرح والتعديل» —:

«وأما نصوص البخاري فإنه استغنى عنها بموافقة أبيه للبخاري في غالب تلك الأحكام، ومعنى ذلك أن أبا حاتم كان يقف على ما حكم به البخاري فيerah صواباً في الغالب فيوافقه عليه فينقل عبد الرحمن كلام أبيه»⁽²⁾.

يؤكد وجود موقفٍ متحاملٍ على البخاري من قبل ابن أبي حاتم! تشهد لذلك أمور:

1. قلة ذكر ابن أبي حاتم للإمام محمد بن إسماعيل البخاري في كتابه.

2. وهو إن ذكره لا يكاد يذكره إلا في معرض الرد والانتقاد، والاعتراض والتخطيء؛ سواءً أكان ذلك متعلقاً بأقوال البخاري في «تاریخه» أم في كتابه الآخر «الضعفاء».

3. إفراد ابن أبي حاتم كتاباً خاصاً — غير الجرح والتعديل — للرد على «التاريخ الكبير» للبخاري، هو «بيان خطأ البخاري في تاریخه».

4. الترجمة المهرئة التي ترجم بها ابن أبي حاتم للبخاري، وهي:

«محمد بن إسماعيل البخاري أبو عبد الله، قدم عليهم الريّ سنة مئتين وخمسين، روى عن عبдан المروزي، وأبي همام الصلت بن محمد، والفرجاني، وابن أبي أويس. سمع منه أبي وأبو

(1) «الجرح والتعديل» 501/4.

(2) مقدمة تحقيق كتاب «الجرح والتعديل» للشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني مج 1: الصفحة (يا).



زرعة ثم تركا حديثه عندما كتب إليهما محمد بن يحيى النسابوري أنه أظهر عندهم أن لفظه بالقرآن مخلوق» ا.هـ. ⁽¹⁾.

فهل يُخَيِّلُ أن أحداً يُترجم لأمير المؤمنين في الحديث، وشيخ حفاظ الأمة بهذه الترجمة المقتضبة إلى حدٍ معيب؟

ويؤكّد الظن بوجود التحامل قولُ الخطيب البغدادي:

«وقد جمع عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي الأوهام التي أخذها أبو زرعة على البخاري في كتاب مفرد، ونظرتُ فيه فوجدت كثيراً منها لا تلزمها!

وقد حكى عنه في ذلك الكتاب أشياء هي مدونة في «تاریخه» على الصواب بخلاف الحكاية عنه.... ثم جمع الأوهام المأخوذة على البخاري وذكرها أن يقدم ما يقيم به العذر لنفسه — ثم العلماء — في أن قصده بتدوين تلك الأوهام بيان الصواب لمن وقعت إليه دون الانتقاص والعيوب لمن حفظت عليه.

ونحن لا نظن أنه ذلك؛ فإنه كان بمحلٍ من الدين، وأحد الرفعاء من أئمة المسلمين، رحمة الله عليه وعليهم أجمعين» ⁽²⁾.

وليسَ الخطيب البغدادي الوحيد الذي انبرى للذبّ عن الإمام البخاري أمام تجني ابن أبي حاتم — تبعاً لشيوخه — عليه! فها هو الإمام الذهبي ينقل في موسوعته الفضلى «سير أعلام النبلاء» قول ابن أبي حاتم في ترك أبيه وأبي زرعة للبخاري، ثم يقول: «قلت: إن تركا حديثه، أو لم يتركاه، البخاري ثقة مأمون محتاج به في العالم» ⁽³⁾.

(1) «الجرح والتعديل» 191/7.

(2) «موضحة أوهام الجمع والتفريق» للخطيب البغدادي 7/1-8.

(3) «سير أعلام النبلاء» 12/462-463.

وقد أثبتَ محققو «سير أعلام النبلاء» في هذا الموضع حاشيةً أحببتُ إثباتها لجودتها جاءَ فيها:

«هذا عجيب من أبي زرعة وأبي حاتم، فإنهما قد وثقا مسلما، وأثنينا عليه، مع أنه يقول بمقالة شيخه البخاري في مسألة اللفظ، ولا يمكن أن يسوغ صنيعهما هذا إلا بحمله على العصبية والهوى والحسد.

وقد قال الإمام الذهبي في «ميزان الاعتدال» 1 / 111 في ترجمة أبي نعيم صاحب «الخلية»: كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به، لاسيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد، وما ينجو منه إلا من عصم الله، وما علمتُ أن عصرًا من الأعصار سلم أهله من ذلك سوى الأنبياء والصديقين! ولو شئتُ لسردتُ من ذلك كراريس.

وقال السبكي في «طبقات الشافعية» 230/2: إن موقف الذهلي من البخاري آتٍ من حسدِه له.

وقال السبكي في «قاعدة الجرح والتعديل»: 12: وما ينبغي أن يُتفقدَ حال العقائد واختلافها بالنسبة إلى الخارج والمحروم! فربما خالفَ الخارجُ المحرومَ في العقيدة، فجرحه لذلك.

ومن أمثلة ذلك قول ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل في البخاري: تركه أبو زرعة وأبو حاتم من أجل مسألة اللفظ.

فيما لله وال المسلمين! أيجوز لأحد أن يقول: البخاري متزوك؟؟! وهو حامل لواء الصناعة، وُمقدم أهل السنة والجماعة.

ثم يا الله وال المسلمين! أتُجَعِّلُ مَمَادِحُهُ مَذَامٌ؟! فإن الحق في مسألة اللفظ معه؛ إذ لا يسترِيب عاقلٌ من المخلوقين في أن تلفظَهُ من أفعاله الحادثة التي هي مخلوقةُ الله تعالى، وإنما أنكرها الإمام أحمد رضي الله عنه لبشاشة لفظها». ا.هـ.



المطلب الثاني: مترلة كتاب الجرح والتعديل في كتب الرجال.

تأتي مترلة هذا الكتاب الجليل من علوّ طبقة مؤلفه وأشياخه الذين بني كتابه على أقوالهم وأحكامهم، بل إنه قد «سعى أبلغ سعي في استيعاب جميع أحكام الجرح والتعديل في الرواية إلى عصره، ينقل كل ذلك بالأسانيد الصحيحة المتصلة بالسماع، أو القراءة، أو المكاتبة»⁽¹⁾.

فالأجل ذلك يصحُّ ما قال محققه العلامة عبد الرحمن المعلمي:
 «فهذا الكتاب هو بحقٍّ أمُّ كتب هذا الفنّ، ومنه يستمدُّ جميع من بعده»⁽²⁾.
 ذلك لأنَّ «عامة الكتب المؤلفة بعد المؤلف من كتب الفنّ — وما يتصل به — تنقل عن هذا الكتاب كـ: «تاریخ بغداد»، و«تاریخ دمشق»، و«تذكرة الحفاظ»، و«التهذيب»، و«المیزان»، وفروعهما، و«تعجیل المنفعة»، و«طبقات القراء» لابن الجزری و«الأنساب» لابن السمعانی وغيرها»⁽³⁾.

وقال الإمام النووي في «التقریب»:
 «النوع الحادی والستون: معرفة الثقات والضعفاء»:
 هو من أجل الأنواع، فيه يعرف الصحيح والضعيف، وفيه تصانیف كثیرة.... وابن أبي حاتم وما أجمله»⁽⁴⁾.

(1) مقدمة تحقيق كتاب «الجرح والتعديل» للشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني مج 1: الصفحة (بيج).

(2) مقدمة تحقيق كتاب «الجرح والتعديل» للشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني مج 1: الصفحة (بيج).

(3) مقدمة تحقيق كتاب «الجرح والتعديل» للشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني مج 1: الصفحة (كب).

(4) «التقریب والتيسیر لمعرفة سنن البشیر النذیر» للإمام النووي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي (تدريب الرواية

شرح تقریب النووی) ص 531.



وقال الحافظ جمال الدين المزي في خطبة «هذيب الكمال»:

«واعلم أن ما كان في هذا الكتاب من أقوال أئمة الجرح والتعديل ونحو ذلك فعامته منقول من كتاب الجرح والتعديل لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي الحافظ ابن الحافظ»⁽¹⁾.

وقال الحافظ شمس الدين الذهبي عن ابن أبي حاتم:

«كتابه في الجرح والتعديل يقضي له بالرتبة المنيفة في الحفظ»⁽²⁾.

وقال الحافظ ابن كثير في «معرفة علوم الحديث»:

«النوع الحادي والستون معرفة الثقة والضعفاء من الرواية وغيرهم»:

وهذا الفن من أهم العلوم وأعلامها وأنفعها؛ إذ إنه تُعرَّفُ صحة سند الحديث من ضعفه، وقد صنف الناس في ذلك قديماً وحديثاً كتباً كثيرة: من أنفعها كتاب ابن أبي حاتم»⁽³⁾.

وقال الحافظ زين الدين العراقي في التقىد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح:

«كتب معرفة الرجال وتاريخ المحدثين ومن أفضلها «تاریخ البخاری الكبير»، و«كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم»⁽⁴⁾.

ومما رَسَخَ مترلة الكتاب أنَّ الحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم هو أول من قسم مراتب جرح الرواية وتعديلهم؛ حيث وضع في مقدمة كتابه باباً في «بيان درجات رواة الآثار» قسم

(1) «هذيب الكمال في أسماء الرجال» للحافظ جمال الدين المزي 1/152.

(2) «تذكرة الحفاظ» للحافظ الذهبي 3/830.

(3) «اختصار علوم الحديث» لابن كثير بشرح الشيخ أحمد محمد شاكر (الباعث للمثبت شرح اختصار علوم الحديث) ص 237.

(4) «التقىد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح» 1/254.



كلاً من مراتب الجرح والتعديل إلى أربعة أقسام أو مراتب، وبين حكم كل مرتبة فهو الأساس والأصل.

«قال أبو محمد: فقد أخبر أن الناقلة للآثار والمقبولين على منازل وأن أهل المترلة الأعلى (؟) ^(١) الثقات.

وأن أهل المترلة الثانية أهل الصدق والأمانة.

ووُجِدَتِ الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى وإذا قيل للواحد: إنه ثقة أو متقن ثبت؛ فهو من يحتاج بحديشه، وإذا قيل له: إنه صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به فهو من يكتب حديشه وينظر فيه وهي المترلة الثانية.

وإذا قيل: شيخ؛ فهو بالمترلة الثالثة يُكتب حديشه وينظر فيه إلا إنه دون الثانية.

وإذا قيل: صالح الحديث؛ فإنه يُكتب حديشه للاعتبار، وإذا أجابوا في الرجل بلّيـنـ الحديث؛ فهو من يُكتب حديـثـه وينـظـرـ فيه اعتـباـراـ.

وإذا قالوا: ليس بقوى؛ فهو بمترلة الأولى ^(٢) في كتبـةـ حـديـثـهـ إلاـ أنهـ دونـهـ.

وإذا قالوا: ضعيف الحديث؛ فهو دون الثاني لا يُطـرـحـ حـديـثـهـ بلـ يـعـتـبـرـ بهـ.

وإذا قالوا: متروك الحديث، أو ذاـبـ الحديثـ، أوـ كـذـابـ؛ فهو ساقـطـ الحديثـ لاـ يـكـتـبـ حـديـثـهـ، وهيـ المـترـلـةـ الـرـابـعـةـ» ^(٣).

(١) كذا، وحقه أن يقول: «العليـاـ»، ولأجل ذلك وضعـتـ إـشـارـةـ الاستـفـهامـ فيـ هـذـاـ المـوـضـعـ منـ المـطـبـوعـ، ولاـ نـدـريـ أـخـطـأـ مـنـ المؤـلـفـ، أمـ مـنـ النـاسـخـينـ؟!

(٢) كذا، وحقه أن يقول: «الأولـ»، وأثـبـتهاـ الحـقـقـ فيـ حـاشـيـةـ؛ـ قـالـ:ـ (مـ)ـ:ـ الأولـ.

(٣) «الجرحـ والـتعديلـ» 2/37.



المبحث الثالث

منهج ابن أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل

المطلب الأول: طريقة في تصنيف الكتاب

• وضع للكتاب مقدمة ضخمة فخمة في علوم وفنون عديدة من أبواب الرواية،

والمصطلح، وعلم الرجال.

وجلال هذه المقدمة — أو التقدمة — اعتنى بها الناس حتى إنها أفردت من الكتاب الأم، وذكرها كثيرون من ترجموا لابن أبي حاتم مستقلة، وصارت لها في المكتبات نسخ خاصة بها.

وقد عرّف بها العالمة اليماني تعريفاً جاماً بقوله:

«كتاب تقدمة المعرفة للجرح والتعديل ومزيته:

هو كتاب بمثابة الأساس أو التمهيد لكتاب الجرح والتعديل، افتتحه المؤلف ببيان الاحتياج إلى السنة وأنها هي المبينة للقرآن، ثم ببيان الحاجة إلى معرفة الصحيح من السقيم، وأن ذلك لا يتم إلا بمعرفة أحوال الرواية، وأن معرفة الصحيح والسقيم ومعرفة أحوال الرواية إنما يمكن منها الأئمة النقاد، ثم أشار إلى طبقات الرواية، وذكر نبذة في ترتيب الصحابة ﷺ، وتبسيط عدالاتهم، ثم بالثاني على التابعين، ثم ذكر أتباعهم، وذكر مراتب الرواية، ثم ذكر الأئمة وسرد بعض أسمائهم، ثم تخلص إلى مقصود الكتاب وهو شرح أحوال مشاهير الأئمة كمالك بن انس وسفيان بن عيينة وسفيان الثوري وشعبة بن الحجاج وغيرهم، وساق لكل واحد من الأئمة ترجمة مبسوطة تشتمل على بيان علمه وفضله ومعرفته ونقده وغير ذلك من أحواله،



وجاء في ضمن ذلك فوائد عزيرة جداً في النقد والعلل ودقائق الفن لا توجد في كتاب آخر،

طبع عن ثلاثة أصول يأتي بيانها فيما بعد»⁽¹⁾.

• ثم إنّ ابن أبي حاتم قد رتب كتابه ترتيباً ألبائياً، بشكل عام؛ إلا أنه ترتيب غير

دقيق.

فقد بدأ بالمسمين بالألف، ثم بالباء، وهكذا ولكنه في أبعاض الحرف لا يلتزم الترتيب الألبائي بدقة.

ثم إنه كان يُرتّب الأسماء في مجموعة الاسم الواحد بحسب تسميات آبائهم ألبائياً؛ فيقول — مثلاً —:

باب الباء: باب تسمية من روِيَ عنه العلم من اسمه «بشرٌ» وابتداءُ اسم أبيه على الألف⁽²⁾.

ثم يأتي بأصحاب الأسماء المفردة غير المنسوبة.

فهو — على سبيل المثال رتب الأسماء الأولى في حرف الألف مقدماً من سُمواً بأسماء الأنبياء، ثم أتى بالأسماء الأخرى «يراعي في التقليم والتأخير شرف بعض المسماين بذلك الاسم»⁽³⁾.

إن «هذا الترتيب — وإن كان يبدو أنه على غير أساس حين يُقدم بعض الأسماء على بعض مهماً الحرف الثاني من اسم الراوي أو اسم أبيه — له أساسٌ دينيٌّ نفسيٌّ عد ابن أبي حاتم، وبدافعٍ من هذا الأساس سار على تربيته الذي بيّناه.

ففي نفس ابن أبي حاتم أنّ الأسماء لها متولةٌ تابعةٌ لمترلةٌ من يتسمى بها»⁽¹⁾.

(1) مقدمة تحقيق كتاب «الجرح والتعديل» للشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني مجل 1: الصفحة (ط).

(2) «الجرح والتعديل» 351/2.

(3) مقدمة تحقيق كتاب «الجرح والتعديل» للشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني مجل 1: الصفحة (يد).

حيث بدأ في المترجمين تحت حرف الألف بمن اسمه «أحمد»، ثم بمن اسمه «إبراهيم»، ثم بمن اسمه «إسماعيل»، ثم من اسمه «إسحاق»، ثم من اسمه «أيوب»، ثم من اسمه «إدريس»، ثم من اسمه «آدم».

ثم من اسمه «إياس»، «أسامة»، «أنس»، «أبي»، «الأسود»، «أبان»، «أمية»، «أوس»، «مسلم».... وهكذا في كل حرف.

وقد قال المعلمي:

«ويختتم كل اسم من الأسماء التي تكثر الترجم فيها بباب لمن يسمى ذاك الاسم ولم ينسب، ويختتم كل حرف بباب للأفراد وهم الذين لا يوجد في الرواية من يسمى ذاك الاسم إلا واحد، ثم ختم الكتاب بستة أبواب:

الأول: للذين لم يعرفوا إلا بابن فلان، ورتبهم على أبواب ذليلة باعتبار أسماء الآباء.

الباب الثاني: من يقال له (اخو فلان) فيه ترجمة واحدة.

الباب الثالث: للمبهمات فيه ترجمتان فقط (رجل عن أبيه) (مولى سباع).

الباب الرابع: لمن عرف ابنه ولم يعرف هو فيه ترجمة واحدة (رشيد المجري عن أبيه).

الباب الخامس: لمن لم يعرف إلا بكنيته ورتبها على أبواب ذليلة بحسب الحروف.

الباب السادس: لمن تعرف بكنيتها من النساء: ورتبها على الحروف أيضاً⁽²⁾.

• وأما من جهة الترتيب الداخلي (ضمن الأحرف) فإن ابن أبي حاتم عمد إلى

تقسيم الرواية إلى مراتب وطبقات:

١. الصحابة رضي الله عنهما.

(1) «ابن أبي حاتم وثره في علوم الحديث» للدكتور رفعت فوزي ص 179.

(2) مقدمة تحقيق كتاب «الجرح والتعديل» للشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني مجل ١: الصحفتان (يد) (يه).

2. ثم التابعون.

3. ثم أتباع التابعين.

● قال ابن أبي حاتم في مقدمة كتابه:

«على أنا قد ذكرنا أسامي كثيرة مهملاً من الجرح والتعديل كتبناها ليشتمل الكتاب على كل من رُوي عنه العلم؛ رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم، فنحن ملحوظها بهم إن شاء الله تعالى»⁽¹⁾.

وهذا نصٌ واضحٌ في انه يريد الاستقصاء ما استطاع في حصر الرواية؛ لأجل ذلك ترجم لـ (18040) راوياً بدءاً من الصحابة رض تراجم متباينة الحجم، وبعضهم لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

(1) «الجرح والتعديل» 2/38.

المطلب الثاني: أبرز من اعتمد على أقواهم من الأئمة في كتابه:

قال ابن أبي حاتم في مقدمة كتابه:

«قصدنا بحكياتنا الجرح والتعديل في كتابنا هذا إلى العارفين به، العالمين له، متأخراً بعد متقدم، إلى أن انتهت بنا الحكاية إلى أبي وأبي زرعة رحمهما الله.

ولم نلح عن قوم قد تكلموا في ذلك لقلة معرفتهم به، ونسينا كل حكاية إلى حاكيها، والجواب إلى صاحبه، ونظرنا في اختلاف أقوال الأئمة في المسؤولين عنهم فحذفنا تناقض قولٍ كُلَّ واحدٍ منهم، وألحقنا بكل مسئول عنه ما لاق به، وأشبهه من جواهم»⁽¹⁾.

ذلك أنه «اشتهر بالإمامنة في ذلك جماعة كمالك بن أنس وسفيان الثوري وشعبة بن الحجاج وآخرون»⁽²⁾ [كذا] قد ساق ابن أبي حاتم تراجم غالبيهم مستوفاة في كتابه «تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل».

وذلك أنه رأى أن مدار الأحكام في كتاب الجرح والتعديل على أولئك الأئمة، وأن الواجب أن لا يصل الناظر إلى أحکامهم في الرواة حتى يكون قد عرفهم المعرفة التي ثبتت في نفسه أنهم أهل أن يصيروا في قضائهم، ويعدلوا في أحکامهم، وأن يُقبلُ منهم، ويُستَندَ إليهم، ويعتمد عليهم»⁽³⁾.

(1) «الجرح والتعديل» 38/2.

(2) كذا، وحقه أن يقول: «وآخرين»؛ للعطف على مجرور بكاف التشبيه الجارّة.

(3) مقدمة تحقيق كتاب «الجرح والتعديل» للشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني مج 1: الصفحات (ج)، (د).

وقد أجاد العلامة عبد الرحمن المعلمي في توضيح صورة جهد ابن أبي حاتم، وتحديد ملامح خطته التي بنى عليها كتابه فقال:

«حرص ابن أبي حاتم — بإرشاد ذينك الإمامين — على استيعاب نصوص أئمة الفن في الحكم على الرواية بتعديل أو جرح، وقد حصل في يده ابتداء نصوص ثلاثة من الأئمة وهم أبوه وأبو زرعة والبخاري، أما أبوه وأبو زرعة فكان يسائلهما في غالب التراجم التي أثبتهما في كتابه ويكتب جوابهما.

وأما نصوص البخاري فإنه استغنى عنها بموافقة أبيه للبخاري في غالب تلك الأحكام، ومعنى ذلك أن أبا حاتم كان يقف على ما حكم به البخاري فيراه صواباً في غالب فيوافقه عليه فينقل عبد الرحمن كلام أبيه.....

ثم تتبع ابن أبي حاتم نصوص الأئمة فأأخذ عن أبيه، ومحمد بن إبراهيم بن شعيب ما روياه عن عمرو بن علي الفلاس مما قاله باجتهاده.

ومما يرويه عن عبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان مما يقولانه باجتهادهما، وما يرويانه عن سفيان الثوري وشعبة.

وأخذ عن صالح بن أحمد بن حنبل ما يرويه عن أبيه، وأخذ عن صالح أيضاً وعن محمد بن أحمد بن البراء ما يرويانه عن علي ابن المديني مما يقوله باجتهاده، وما يرويه عن سفيان بن عيينة وعن عبد الرحمن بن مهدي وعن يحيى بن سعيد القطان.

وحرص على الاتصال بجميع أصحاب الإمام أحمد ويحيى بن معين، فروى عن أبيه عنهما، وعن أبيه عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين.

وروى عن جماعة من أصحاب الإمام أحمد وابن معين؛ منهم: صالح بن أحمد بن حنبل، وعلى بن الحسن الهسناني، والحسين بن الحسن أبو معين الرازبي، وإسماعيل بن أبي الحارث

أسد البغدادي، وعبد الله بن محمد بن الفضل أبو بكر الأستدي، ووصفه في ترجمة زياد بن أئوب بأنه: كان من حلة أصحاب أحمد بن حنبل.

وأخذ عن عباس الدوري «تاریخه»، وبروي منه بلفظ: قرئ على عباس الدوري وأنا أسمع، ونحو ذلك.

وكاتب عبد الله بن أحمد بن حنبل وقال في ترجمته: كتب إلى مسائل أبيه وبعلل الحديث وكان صدوقاً ثقة.

وكاتب حرب بن إسماعيل الكرماني، فكتب إليه بما عنده عن أحمد.

وكاتب أبا بكر بن أبي خيثمة، فكتب إليه بما عنده عن ابن معين وغيره، ويمكن أن يكون كتب إليه بتاریخه كله!

وروى عن محمد بن حمويه بن الحسن ما عنده عن أبي طالب أحمد بن حميد صاحب أحمد بن حنبل، عن أحمد.

وروى عن عبد الله بن بشر البكري الطالقاني ما عنده عن الميموني صاحب أحمد عن أحمد.

وكاتب علي بن أبي طاهر القزويني، فكتب إليه بما عنده عن الأثرم صاحب أحمد عن أحمد.

وكاتب يعقوب بن إسحاق الهروي، فكتب إليه بما عنده عن عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين.

وأخذ عن علي ابن الحسين بن الجنيد ما عنده عن محمد بن عبد الله بن نمير.

وبالجملة فقد سعى أبلغ سعي في استيعاب جميع أحكام أئمة الجرح والتعديل في الرواية إلى عصره، ينقل كل ذلك بالأسانيد الصحيحة المتصلة بالسماع، أو القراءة، أو المكاتبة»⁽¹⁾.

(1) مقدمة تحقيق كتاب «الجرح والتعديل» للشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني مج 1: الصفحات (يا)، (يب)، (بي).

وباستقراء كتاب ابن أبي حاتم يرى الدكتور «رفعت فوزي» أنه «مع كثرة الأئمة الذين نقل أقوالهم في الرواية، فإنه اعتمد اعتماداً كبيراً على أربعة منهم؛ يكاد يستقصي أقوالهم في الرواية، كما أن الغالبية العظمى من الرواية الدين ترجم لهم في الكتاب مقرونة بأحكام عليهم، وهم:

1. يحيى بن معين.

2. وأحمد بن حنبل.

3. وأبو زرعة.

4. وأبو حاتم»⁽¹⁾.

ولقد أبدع الدكتور رفعت فوزي في استقراء معلم النهج الذي خطأ فيه ابن أبي حاتم خطواته الواثقة في كتابه الجليل! يقول الدكتور فوزي:

«وعلى هذا فمنهج أبي محمد ينحصر في هذه النقاط:

1. نقل أقوال أئمة الجرح والتعديل في الرواية.

2. الاقتصار على أقوال الراسخين في العلم؛ غير ملتفت إلى أقوال غيرهم من ليسوا بأئمة فيه.

3. أن يحكي أقوال هؤلاء الأئمة ناسياً كلَّ قول إلى صاحبه.

4. أنه ينظر إلى أقوال بعض الأئمة التي تتناقض في الراوي الواحد، فيختار منها ما يشبه أن يكون وصفاً حقيقياً لذلك الراوي، ويُهمل ما عداه.

(1) «ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث» للدكتور رفعت فوزي ص 176.

5. ذكر كل الرواية تقريباً ما حُكم عليه بجرح أو تعديل وما لم يُحکم عليه، رجاء أن يصل إليه — أو إلى من بعده من المؤلفين — حُكم أحد من الأئمة على من ليس عنده حُكمٌ عليه، فُيلحق به.

6. ترتيب أسماء الرواية على حروف المعجم، وكذلك ترتيب آباء الاسم الواحد⁽¹⁾. وقد ابدأ لي من القراءة في كتاب الجرح والتعديل، والقراءة فيما كتب عنه أنه يمكن أن نضيف إلى المعلم الستة السابقة معلم آخر لنهج ابن أبي حاتم، هي:

1. إن ابن أبي حاتم يريد الاستقصاء ما استطاع في حصر الرواية؛ كما سلف بيان ذلك.

2. إن ابن أبي حاتم يذكر أقوال من ينقل عنهم من الأئمة بالترتيب الزمني لهم.

3. إن ابن أبي حاتم يروي أحكام الأئمة عنهم بالإسناد المتصل إن لم يكن سمع من الإمام الذي يروي عنه حُكماً.

4. إن ابن أبي حاتم يذكر آراء من عاصرهم من الرواية فكان له بذلك رأي خاصٌ، واجتهاد مستقلٌ، وحكم متميز.

5. إن ابن أبي حاتم لا يذكر غالباً شيئاً من الآثار التي يرويها الراوي المترجم له.

6. إن ابن أبي حاتم يستخدم عبارات في مقتضبة الجرح، وهي غير قاسية، بل هي خفية الدلالة أحياناً؛ سبب ذلك ليس إلا التقى والورع.

7. إن ابن أبي حاتم ترك آراء أهل العراق (أهل الرأي) في الحكم على الرواية، وترك رأي البخاري لما تبناه من موقف أبيه وأبي زرعة تجاه البخاري.

(1) «ابن أبي حاتم وآثره في علوم الحديث» للدكتور رفعت فوزي ص 174-175.

ولا يفوّت التحفظ على النقطة الأخيرة؛ فحال منهج الترتيب عند ابن أبي حاتم مختلفٌ نوعاً؛ كما سلف قريباً تفصيله.

8. إن ابن أبي حاتم يصف الرواة بعبارة «باب تسمية من رُوِيَّ عنه العلم».
9. إن ابن أبي حاتم يذكر أحياناً في بعض الرواية أنه ما يفيد أنه يكتب عنه إذ يراه صدوقاً. وهذا يُفسّر بأنه بعد الكتابة عن الراوي ينظر في حديثه، ثم في مرحلة أخرى يحكم عليه بتعديل أو بحرب.
- هذا والله أعلم.

المطلب الثالث: كثرة الاعتماد على قول أبيه، وأثر ذلك:

سلف في هذه الأوراق ذكرٌ ما استقر لدى من اطلع على سيرة ابن أبي حاتم أنه ابن بارٌ، وتلميذُ نجيبٍ لأبي الحافظ أبي حاتم الرازي عليهما رحمة الله. وقد بدا جلياً أن الابن مأْخوذٌ بفضل الأب، منبهٌ بعلمه، واثق به تمام الوثوق، متأثِّرٌ به كبير التأثير.

وأدلة هذا في كلام ابن أبي حاتم نفسه أكثر من أن تُحصى، ومن ذلك أن ابن أبي حاتم في مقدمة كتابه:

«قصدنا بحكايتنا الجرح والتعديل في كتابنا هذا إلى العارفين به، العالمين له؛ متأخراً بعد متقدمٍ، إلى أن انتهت بنا الحكاية إلى أبي وأبي زرعة رحمهما الله! ولم نَحْلِ عن قوم قد تكلموا في ذلك لقلة معرفتهم به»⁽¹⁾.

قال المعلمي: «حرص ابن أبي حاتم — بإرشاد ذينك الإمامين، على استيعاب نصوص أئمة الفن في الحكم على الرواية بتعديل أو جرح، وقد حصل في يده ابتداء نصوص ثلاثة من الأئمة وهم أبوه وأبو زرعة والبخاري، أما أبوه وأبو زرعة فكان يسائلهما في غالب الترافق التي أثبتها في كتابه ويكتب جوابهما»⁽²⁾.

وإن القارئ في هذا الكتاب لن يعجز أن يجد اسم أبي حاتم صريحاً، أو مُكتنِّيًّا عنه مراتٍ عديدةٍ في كل صفحةٍ من صفحات هذا السفر الجليل.

(1) «الجرح والتعديل» 38/2.

(2) مقدمة تحقيق كتاب «الجرح والتعديل» للشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني مع 1: الصفحة (يا).

ولقد بحثت في «كتاب الجرح والتعديل» — باستخدام الحاسوب الآلي — فوجدتُ:

1. أن ابن أبي حاتم كرر عبارة «سمعت أبي يقول ذلك» (3495) مرة.

2. أن ابن أبي حاتم كرر عبارة «سألت أبي» (1669) مرة.

3. أن ابن أبي حاتم كرر عبارة «سُئل أبي» (805) مرات.

4. أن ابن أبي حاتم كرر عبارة «قال أبي» (311) مرة.

ولا ريب أن ذلك ترك أثراً بيّناً على نفسية ابن أبي أبي حاتم!

ولعل أخطر ما في ذلك أن الحافظ أبا حاتم الرازي قد اتفقَ على أنه متشدد في جرح الرجال، والطعن في روایاتهم.

يقول الحافظ الذهبي: «إذا وثق أبو حاتم رجلاً فتمسك بقوله، فإنه لا يوثق إلا رجلاً صحيح الحديث، وإذا لين رجلاً، أو قال فيه: لا يحتاج به.

فتوقف حتى ترى ما قال غيره فيه، فإن وثقه أحد، فلا تبن على تحرير أبي حاتم، فإنه متعنت في الرجال، قد قال في طائفة من رجال الصحاح: ليس بمحنة، ليس بقوى، أو نحو ذلك»⁽¹⁾.

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «وأبو حاتم عنده عنت»⁽²⁾.

يأتي في المرتبة التالية بعد أبي حاتم شيخُ ابن أبي حاتم الكبيرُ الحافظ أبو زرعة الرازي. وقد بحثتُ كذلك في «كتاب الجرح والتعديل» — باستخدام الحاسوب الآلي —

فوجدتُ:

أن ابن أبي حاتم كرر عبارة «سمعت أبا زرعة» (244) مرة

أن ابن أبي حاتم كرر عبارة «سمعت أبا زرعة يقول ذلك» (16) مرة.

(1) «سير أعلام النبلاء» للإمام الذهبي 260/13.

(2) «مقدمة فتح الباري» ص 617.



المطلب الرابع: اجتهاده الخاص في الحكم على الرجال:

رغم ما سبق من اعتماد ابن أبي حاتم على أبيه، ثم على ابن أبي زرعة، وهم أكبر من بني شخصيته، وردد ذخيرته؛ في جملة أكابر الأئمة الذي تحوّر الكتاب على نقل أقوالهم، واتباع آرائهم في نقلة العلم من رواة الحديث والآثار.

على الرغم من ذلك فإنّه كانت لابن أبي حاتم استقلاليته، وبرزَ تفرُّده، ووضحت آراؤه الخاصة التي ولدّها تجربته العلمية الناضجة، وخبرته الوفيرة في علوم الحديث.

لأجل ذلك فإنّ اعتبار ابن أبي حاتم مجرد ظلّ لأبيه، وابن حال أبيه خطأ علميٌّ فادح، وهضم لمترة هذا الإمام فاضح.

ولقد رأى بعضُ الباحثين أن «جهد أبي زرعة وأبي حاتم لا يتعدى ثلث الكتاب، والباقي إنما هو جهد لابن أبي حاتم»⁽¹⁾.

وأنّ «الكثير الغالب من أحكام أئمة الجرح والتعديل — غير أبي حاتم وأبي زرعة —، وهو يستغرق نصف الكتاب تقريباً، يرجع الجهد في جمعه وتصنيفه لابن أبي حاتم»⁽²⁾.

وأنّ ابن أبي حاتم كانت «له أحكام تزيد على الأربع مئة راوٍ»⁽³⁾.
ويتجلى هذا الجهد في عدة أمور⁽⁴⁾:

1. استقلاله ببعض التراجم وليس فيها لأبيه وأبي زرعة ذكر.

2. تصريحه بأنّ ما يذكره بعضه من أبيه وبعضه منه

(1) «ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث» للدكتور رفعت فوزي ص 191.

(2) «ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث» للدكتور رفعت فوزي ص 193.

(3) «ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث» للدكتور رفعت فوزي ص 192.

(4) يُنظر: «ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث» للدكتور رفعت فوزي ص 191-192.

3. فعله ذلك؛ حيث يقول: قال أبي، أو سمعت أبي يقول... وبعده: قال أبو محمد...
4. مخالفته لأحكام أبيه أحياناً.
5. ترجيح أحكام أئمة آخرين على أحكام أبيه.
6. التنبية على أخطاء أبيه.
7. الموازنة والترجيح بين أحكام الأئمة الذين ينقل عنهم.

خاتمة

إنَّ الكلام حول رجل عظيم ترك أثراً جلياً وضحاً في علم الرجح والتعديل مما يطيب للنفس، ويحلو للقلب.

إنَّ رجلاً أفنى عمره في تحقيق مقولٍ له هي:

«تُعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره! فإنَّ تَلْفُعَ عنِيهِ في الحمرة والصفاء عُلِّمَ أنه مغشوش.

وُيُعلَمُ جنس الجوهر بالقياس إلى غيره؛ فإنَّ خالقه في الماء والصلابة عُلِّمَ أنه زجاج.
ويُقاس صحة الحديث بعدلة ناقليه، وأنَّ يكون كلاماً يصْلُحُ أن يكون من كلام النبوة، وُيُعلَمُ سقمه وإنكاره بتفردِّ من لم تصح عدالته بروايته، والله أعلم»⁽¹⁾.
لرجلٍ يستحق أن تُكتب عنه الصفحات الطوال، والمؤلفات الضخامة، وإنَّ لم يكفله قطُّ، ولم يُؤَدَّ حقة البتة، ما كُتب عنه من البحوث المتعمقة، والرسائل التخصصية العليا، التي لم تبلغ فيما علمت عدد أصابع اليد الواحدة.

إنَّ ابن أبي حاتم منجمٌ يحتاج إلى سيرٍ لأعماقه، وبحر مليء بالكنوز يجب الغوص في أمواله؛ لاستخلاص مزيدٍ من المعرفة عن منهجه الذي على ضوئه أطلق أحکامه التي تابعه عليها — بل قلده فيها — أئمة المحدثين، وجهازدة الحفاظ، ورجالُ علم الرجال.

يُستفاد مما دعوتُ إليه صيانةُ السنة النبوية الغراء، وثبتتُ صدقها في نفوس الناس، خصوصاً وأننا في زمنٍ استعرت فيها الحملة ضدَّ السنة النبوية، واشتتدت فيه صيحات المشككين فيها جملةً، أو في أبعاضٍ منها.

(1) «الرجح والتعديل» 1/351.

ونحن — معاشر المسلمين — مسؤولون عن إثبات أنّ الوحي الثاني الذي أُوحىَ به إلى نبينا صلَّى اللهُ عَلَيْهِ سَلَامٌ قد صَبَّينَ وَحْمِيَ ومنع عنه أيُّ شيءٍ مَا يُعَكِّرُ صفاءه، ويُشوشُ صورته.

كيفُ وقد قَيَضَ اللهُ تَعَالَى لَهُ رِجَالًا أَنفَقُوا أَعْمَارَهُمْ كُلَّهَا، فِي خَدْمَةِ وَالسَّنَةِ الْمَطَهَّرَةِ وَالذَّبَّ عَنْهَا.

إنَّ القلبَ لِيقْفَ خاشعاً أَمامَ حِرْصِ أُولَئِكَ الرِّجَالِ الْأَعْلَامِ، حينَ يَعْرَفُ أَنَّ وَاحِدَهُمْ عَاشَ لَهُدْفِ وَاحِدٍ هُوَ سَنَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، شُرِعَ فِي ذَلِكَ مِنْذَ نِعْمَةِ أَظْفَارِهِ حَتَّى وَفَاتَهُ.

يَقُولُ ابْنُ أَبِي حَاتَمَ — وَانْظُرْ إِلَى الْحِرْصِ وَالْهَمَّةِ مِنْهُ وَمِنْ أَبِيهِ —
حَضْرَتْ أَبِي رَحْمَةَ اللَّهَ — وَكَانَ فِي التَّرْعَ وَأَنَا لَا أَعْلَمُ — فَسَأَلَهُ عَنْ عَقْبَةَ بْنَ عَبْدِ
الْغَافِرِ يَرْوِيُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَهُ صَحْبَةٌ؟ فَقَالَ بِرَأْسِهِ: "لَا"! فَلَمْ أَقْنَعْ مِنْهُ فَقَلَّتُ:
فَهَمْتُ عَنِي: لَهُ صَحْبَةٌ؟ قَالَ: هُوَ تَابِعٌ⁽¹⁾.
سَأَلْتُ أَبِي — وَهُوَ فِي التَّرْعَ — عَنْ عَقْبَةَ بْنَ عَبْدِ الْغَافِرِ: هَلْ لَهُ صَحْبَةٌ؟ فَقَالَ: "لَا".
بِلْسَانِ مَسْكِينٍ!⁽²⁾.

إِنَّ ابْنَ أَبِي حَاتَمَ — الَّذِي نَحْنُ وَاقْفُونَ بِبَابِهِ — أَحَدُ أَكَابِرِ الْحَفَاظَةِ، وَأَعْظَامُ رِجَالِ عِلْمِ
الرِّجَالِ، وَأَسَاتِذَةِ عِلْمِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، بَلْ هُوَ مِنْ أَئْمَتِهِمُ الْمُتَقْدِمِينَ زَمَنًا وَمُتَرَلَّةً.
قَدْ وَضَعَ كِتَابَهُ — مُسْتَفِيدًا إِلَى درَجَةِ كَبِيرَةٍ — مِنْ كِتَابِ «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» لِإِلَمَامِ
مُحَمَّدِ ابْنِ إِسْمَاعِيلِ الْبَخَارِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ، وَقَدْ زَادَ عَلَى مَا فِي كِتَابِ الْبَخَارِيِّ أَشْيَاءَ كَثِيرَةً كَمَا

(1) «الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ» 367/1-377.

(2) «الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ» 6/313.

ونوعاً، شكلاً ومضموناً، إلى درجة أن مادة كتاب البخاري قد ضاعت في مادة كتابه أو كادت.

وجمع ثروة ضخمة من أحكام أئمة الشأن في معرفة الرجال كانت ذخراً استفاد منه كل باحث في علم الحديث من زمانه إلى زماننا هذا إلى ما يشاء الله؛ بحيث لا يخلو كتابٌ في أحد فنون علم الحديث من ذكرٍ لابن أبي حاتم وكتابه الفذ «الجرح والتعديل».

وقد ارتكز — إلى درجة كبيرة — على ما استقاهم من معين أبيه وشيخه، ثم أبي زرعة الرازي، والإمام أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين... وأكثر رجال تلك الطبقة العليا. ولم يكن مجرد ناقل للأقوال، ناظراً فيها، وموازناً بينها، وحاكمًا عليها.

رتب ذلك وبوبه في منهج سهلٍ لمن عرفه وفهمه، ولا تحتاج معرفته وفهمه إلا قليلاً من الجهد ليسبح الباحث في بحرٍ متلاطم الأمواج من العلم الغزير.

وقد أبدع ابن أبي حاتم وسبق إلى وضع ثمانية مراتب للرجال تعديلاً وتجريحاً بالمناصفة، أتى من بعده من أئمة هذا العلم فزادوا فيها، مؤسسين عليها، مستفيدين منها.

رحم الله الإمام ابن أبي حاتم رحمةً واسعةً، وغفر له مغفرة عامة، وتقبل منه عمله الفريد، ورفع درجته في الصالحين إنه سميع مجيب.

والحمد لله رب العالمين

والله تعالى أعلم

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مسرد المصادر والمراجع

«ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث» للدكتور رفعت فوزي

ط1: 1415 هـ، مكتبة الخانجي — القاهرة

«الإرشاد في معرفة علماء الحديث للحافظ أبي يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي (444 هـ)»

دراسة وتحقيق وتحريج: د. محمد سعيد بن عمر إدريس.

مكتبة الرشد — الرياض. ط1: 1409 هـ/ 1989 م.

«الأعلام» لخير الدين الزركلي (6934 هـ)

دار العلم للملايين — بيروت. ط14: شباط 1999.

«الباعث الحيث شرح اختصار علوم الحديث» للحافظ ابن كثير (774 هـ)

تأليف: أحمد محمد شاكر

تقديم: الأستاذ الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة.

طبعه مصورة. دار الكتب العلمية — بيروت

«البداية والنهاية» للحافظ ابن كثير (774 هـ)

تحقيق: د. عبد بن عبد المحسن التركي.

بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر.

دار هجر — القاهرة. ط1: 1417/1997.

«تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام» للذهبي (747 هـ)

تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري.

دار الكتاب العربي — بيروت. ط1: 1411/1991.

«تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها ووارديها» (تاريخ بغداد) للخطيب

البغدادي (449 هـ)

حققه وضبط نصه وعلق عليه: د. بشار عواد معروف.

دار الغرب الإسلامي. ط1: 1422/2001.

«تاريخ مدينة دمشق» لابن عساكر (176 هـ)

دراسة وتحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي



دار الفكر — بيروت: 1995/1415

«تدریب الراوی في شرح تقریب النواوی» للإمام السیوطی (366هـ)

اعتنى به: حسن شلبي و ماهر ثملاوي.

مؤسسة الرسالة ناشرون — بيروت. ط 1: 1427هـ / 2006م.

«التدوین في أخبار قزوین» لعبدالکریم بن محمد الرافعی القزوینی (429هـ)

ضبط نصه ودقق متنه الشیخ عزیز الله العطاردی

طبعه مصورة: دار الكتب العلمية — بيروت: 1408هـ / 1987م.

«التقید والإیضاح شرح مقدمة ابن الصلاح» للحافظ زین الدین العراقي (704هـ)

دراسة وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان

الناشر: محمد عبد المحسن الكتبی صاحب المکتبة السلفیة بالمدینة المنورۃ.

ط 1: 1389هـ / 1969م

«تذكرة الحفاظ» للحافظ شمس الدین الذہبی (747هـ)

صحح عن النسخة القديمة المحفوظة بمکتبة الحرم المکی تحت إعانة وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية.

تصحیح: عبد الرحمن المعلمی الیمانی.

طبعه مصورة: الناشر دار الكتب العلمية — بيروت.

«تقیدة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل» تأليف الإمام الحافظ شیخ الإسلام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد

بن إدريس بن المنذر التميمي الخنظلي الرازي (المتوفى 927هـ)

عن النسخة المحفوظة في کوپریلی [تحت رقم 278] وعن النسخة المحفوظة في مکتبة مراد ملا [تحت رقم 1427]

وعن النسخة المحفوظة في مکتبة دار الكتب المصرية [تحت رقم 892]

الطبعة الأولى: بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بجیدر آباد الدکن - الهند سنة 1271هـ 1952م.

صححة وكتب مقدمته وأرجحها في 23 شوال سنة 1371هـ: راجي عفو ربه عبد الرحمن ابن يحيى المعلمی الیمانی.

طبعه مصورة. دار إحياء التراث العربي بيروت.

«هذیب الکمال فی أسماء الرجال» للحافظ جمال الدین المزّی (742هـ)

حققه وضبط نصوصه وعلق عليه: د. بشار عواد معروف.

مؤسسة الرسالة ط 1: 1422هـ / 2002م.



«الجامع لأخلاق الراوي» الخطيب البغدادي (449هـ)

قدم له وحقه وخرج أخباره وعلق عليه ووضع فهارسه: د. محمد عجاج الخطيب.
مؤسسة الرسالة — بيروت. ط3: 1416هـ/1996م.

«سنن ابن ماجه» للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد الربعي (271هـ)
 بإشراف ومراجعة: الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ.
 دار السلام — الرياض. ط1: 1420هـ/1999م.

«سنن أبي داود» للإمام أبي داود السجستاني (271هـ)
 بإشراف ومراجعة: الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ.
 دار الفيحاء — دمشق، دار السلام — الرياض. ط1: 1420هـ/1999م.

«سنن الترمذى» (الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل) للإمام محمد بن عيسى بن سورة الترمذى (273هـ)

بإشراف ومراجعة: الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ.
 دار الفيحاء — دمشق، دار السلام — الرياض. ط1: 1420هـ/1999م.

«سير أعلام النبلاء» للإمام الذهبي (747هـ)
 مؤسسة الرسالة — بيروت. ط: 1984/1:1405هـ

«صحيح مسلم» للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري (هـ)
 مكتبة دار السلام — الرياض، دار الفيحاء — دمشق. ط2: 1421هـ/2000م.

«طبقات الخنابلة» للقاضي أبي الحسين الفراء الخنبلـي (124هـ)
 حققه وقدم له وعلق عليه: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين.
 الناشر: «الأمانة العامة للاحتفال بمرور مئة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية» — الرياض: 1419هـ

«طبقات الشافعية الكبرى» لتابع الدين السبكي (776هـ)
 تحقيق: محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح محمد الحلو. دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي) بدون تاريخ.

«طبقات الشافعية الكبرى» لتابع الدين السبكي (776هـ)
 تحقيق: محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح محمد الحلو.
 دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي) بدون تاريخ.

«طبقات المفسرين» للحافظ شمس الدين محمد بن علي الداودي (341هـ)

تحقيق: علي محمد عمر بكر تحقيق التراث بدار الكتب.

الناشر: مكتبة وهبة. ط2: 1415هـ/1994م.

«غاية النهاية في طبقات القراء» لابن الجزري (799هـ)

طبعة جديدة مصححة اعتمدت على الطبعة الأولى للكتاب التي عني بنشرها سنة 1932م ح بر جستراسر.

دار الكتب العلمية — بيروت. ط1: 1427هـ/2006م.

«فتح الباري بشرح صحيح البخاري» لابن حجر العسقلاني (712هـ)

طبعة مصححة على عدة نسخ، وعن النسخة التي حقق أصولها وأجازها الشيخ عبد العزيز بن عبد الله ابن باز، دار الفكر

— بيروت: 1414هـ/1993م.

«كتاب المحرح والتعديل» تأليف الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن

المنذر التميمي الخنظلي الرازي (المتوفى 927هـ)

الطبعة الأولى. مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية — بجیدر آباد الدکن — الهند سنة 1271هـ/1952م.

صححه: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني.

طبعة مصورة. دار إحياء التراث العربي بيروت.

«كشف الظنون عن أساسيات الكتب والفنون» لخاجي خليفة (6047هـ)

وإليه «هدية العارفين» و«إيضاح المكتون»

مع مقدمة للعلامة الحجة آية الله العظمى السيد شهاب الدين النجفي المرعشى

طبعة مصورة: دار إحياء التراث العربي — بيروت. 1413/1992.

«لسان العرب» لابن منظور (766هـ)

تولى تحقيق لسان العرب نخبة من العاملين بدار المعارف هم الأساتذة:

عبد الله علي الكبير و محمد احمد حسب الله و هاشم محمد الشاذلي.

دار المعارف — مصر. (د. ت.خ).

«موضح أوهام الجموع والنفرية» أبي بكر الخطيب البغدادي (449هـ)

تصحيح ومراجعة عبد الرحمن بن يحيى المعلمى.

دار الفكر الإسلامي. ط2: 1405هـ/1985م.



«ميزان الاعتدال في نقد الرجال» للحافظ الذهبي (747هـ)

واليه «ذيل ميزان الاعتدال» للحافظ العراقي (704هـ)

تحقيق وتعليق: الشيخ علي محمد معوض، و الشيخ عادل أحمد عبد الموجود.

شارك في تحقيقه: أ.د. عبد الفتاح أبو سنة. دار الكتب العلمية — بيروت. ط1: 1416هـ / 1995م.



مسرد الموضوعات

2	مقدمة البحث.	
4	التمهيد: أهمية علم الجرح والتعديل.	
6	المبحث الأول: التعريف بالحافظ عبد الرحمن ابن أبي حاتم.	
7	المطلب الأول: حياة ابن أبي حاتم.	
9	المطلب الثاني: ابن أبي حاتم والعلم.	
17	المطلب الثالث: آثار ابن أبي حاتم ومصنفاته.	
19	المبحث الثاني: كتاب الجرح والتعديل	
19	المطلب الأول: كتاب الجرح والتعديل وعلاقته بالتاريخ الكبير للبخاري	
28	المطلب الثاني: مترلة كتاب الجرح والتعديل في كتب الرجال	
31	المبحث الثالث: منهج ابن أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل	
30	المطلب الأول: طريقة في تصنيف الكتاب.	
35	المطلب الثاني: أبرز من اعتمد على أقواهم من الأئمة في كتابه.	
41	المطلب الثالث: كثرة الاعتماد على قول أبيه، وأثر ذلك.	
43	المطلب الرابع: اجتهاده الخاص في الحكم على الرجال.	
45	الخاتمة	
48	المسارد	
48	مسرد المصادر والمراجع	
53	مسرد الموضوعات	

هذا الكتاب منشور في

